تقرير
مجلس الأغذية العالمي
عن أعمال دورته الثالثة عشرة

---

٨ - ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٧

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والأربعون
الملحق رقم ١٩ (A/42/19)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير
مجلس الأغذية العالمي
عن أعمال دورته الثالثة عشرة

٨ - ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٧

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والأربعون

الملحق رقم ١٩ (A/42/19)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٧

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثـائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

[الاصل : بالانكليزية]
[١٤ تموز/يوليه ١٩٨٧]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
الجزء الاول		
المسائل المطروحة على الجمعية العامة للنظر فيها		
اعلان بكين الصادر عن مجلس الاغذية العالمي	١	٣
استنتاجات وتوصيات مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الثالثة عشرة	١ -٣١	٤
الجزء الثاني		
أعمال المجلس		
الفصل الاول - المسائل التنظيمية	١ -١٠	١٤
ألف - أعضاء المجلس	٣	١٤
باء - الحضور	٣ -٧	١٥
جيم - أعضاء هيئة المكتب	٨	١٥
دال - جدول الاعمال	٩	١٦
هاء - الوثائق	١٠	١٦
الثاني - عرض أعمال المجلس	١١-٧١	١٧
ألف - البيانات الافتتاحية	١١-١٩	١٧
باء - المناقشة العامة	٢٠-٧١	١٩
١ - حالة الجوع وسوء التغذية على الصعيد العالمي وتأثير تدابير التكيف الاقتصادي على مشكلات الاغذية والجوع	٢٠-٣٩	١٩

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٢ - تأثير التجارة الزراعية الدولية والسياسات الوطنية المتصلة بها على الأغذية والتنمية	٤٠-٤٦	٢٣
٣ - التعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب في ميدان الأغذية والزراعة	٤٧-٥٩	٢٦
٤ - أنشطة منتقاة لوكالات المساعدة متعددة الأطراف فيما يتصل بالحد من الجوع وسوء التغذية	٦٠-٧٠	٢٩
٥ - برنامج عمل المجلس في المستقبل وما يستجد من أعمال	٧١	٣٢
الثالث - تقرير المجلس الى الجمعية العامة	٧٢-٨٨	٣٣
ألف - تنظيم الأعمال	٧٢-٧٦	٣٣
باء - انتخاب أعضاء المكتب	٧٧-٧٨	٣٣
جيم - وجهات نظر ومقترحات لعرضها على اللجنة الخاصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعنية بالدراسة المتعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي	٧٩-٨١	٣٤
دال - برنامج عمل المجلس في المستقبل	٨٢-٨٨	٣٦
المرفق - قائمة بالوثائق المعروضة على المجلس في دورته الوزارية الثالثة عشرة		٣٩

Digitized by UNOG Library

الجزء الاول

المسائل المطروحة على الجمعية العامة للنظر فيها

Digitized by UNOG Library

اعلان بكين
الصادر عن مجلس الاغذية العالمي

نحن ، وزراء مجلس الاغذية العالمي المجتمعين في بكين في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ،

نسترعي اهتمام جميع الشعوب الى تزايد عدد البشر الذين يلقون حتفهم بسبب الجوع وسوء التغذية ، وهو ما يعد من أسوأ الويلات التي ابتلى بها العالم .

وبعد مضي ثلاث عشرة سنة من انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي ازداد عدد الرجال والنساء والاطفال الذين يعانون من نقص التغذية في العالم ، على الرغم من زيادة اجمالي انتاج الاغذية .

إن هذا الوضع غير المقبول انما تضرب جذور أسبابه في أعماق التاريخ كما أنه يعزى الى عوامل اجتماعية واقتصادية معقدة .

وفي مواجهة هذا الخلل الذي يؤثر على حياة الابرياء من البشر ،

نعلن مرة أخرى أن الحصول على الغذاء هو حق من حقوق الانسان يجب الدفاع عنه من جانب الحكومات والشعوب والمجتمع الدولي ؛

ونؤكد أن البشرية تستطيع ، في ضوء تجربة عدد من البلدان النامية ، اطعام نفسها اذا اتبعت الوسائل المناسبة ؛

ونعلن أن هذه الوسائل تعتمد على الارادة السياسية للحكومات والمجتمع الدولي في كسب المعركة المشتركة ضد الجوع ؛

ونقر بأن تنمية الانتاج الزراعي تتطلب توفير المناخ الدولي المواتي وترتهن بالتقاء السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية ، التي يتبعها كل قطر في اطار مفهوم الاستراتيجيات الغذائية الوطنية التي يطرحها المجتمع الدولي .

Digitized by UNOG Library

وفضلا عن ذلك ، فإننا مقتنعون بأن الزراعة تمثل قطاعا حيويا في مجال تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمالي في البلدان النامية .

والواقع أن الديون الواقعة على عاتق الكثير من البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا ، يجب ألا تتمخض عن زيادة الفقر الذي يعاني منه سكان الريف .

وبناء على ذلك ،

ندعو المسؤولين عن البرامج الوطنية للتكيف الاقتصادي الى اعطاء أولوية لمتطلبات التنمية الريفية المتكاملة لما لها من تأثير على الاحوال المعيشية لسكان الريف والحضر على السواء ؛

ونحث البلدان المتقدمة النمو وهيئات التمويل الرئيسية على أن تضع في اعتبارها الصعوبات الشديدة التي تواجهها البلدان النامية في سداد ديونها أو وضع الاساليب المالية الضرورية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي الوطني ؛

ونحث المسؤولين عن المفاوضات التجارية على أن يعيدوا انشاء نظام سليم وعادل لتبادل المنتجات الزراعية وان يسمحوا بأن تشارك فيه البلدان النامية بطريقة منصفة ؛

ونعتقد أنه يجب على الحكومات والمنظمات الدولية أن تزيد من تشجيعها للتعاون الاقليمي وبين بلدان الجنوب ، ولاسيما في تدعيم انتاج الاغذية ، والصناعات الزراعية ، والتجارة ، والادارة والبناء المؤسسي ؛

ونؤكد على أن دعم بلدان الشمال لشعوب بلدان الجنوب النامية لايزال ضروريا ؛

ونقر بأن السلم والاستقرار ضروريان لتنمية الانتاج الزراعي ،

ونعلن عن عزمنا على ضم جهودنا وتوحيد قوانا واهتماماتنا من أجل القضاء على ويلات الجوع قضاء مبرما .

بكين ، ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٧

Digitized by UNOG Library

استنتاجات وتوصيات مجلس الاغذية العالمي
في دورته الوزارية الثالثة عشرة

١- نحن ، وزراء ومفوضي مجلس الاغذية العالمي ، عقدنا في بكين الدورة الثالثة عشرة للمجلس ، في الفترة من ٨ الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وقد قمنا ، ونحن في منتصف المدة بين انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي عام ١٩٧٤ ونهاية هذا القرن ، باستعراض حالة الجوع وسوء التغذية في العالم وأثر نقص النشاط الاقتصادي وثقل عبء الديون الخارجية وبرامج التكيف المحلية على مشاكل الاغذية والجوع . وقمنا باجراء تقييم للامن الغذائي والآثار الانمائية لأوضاع التجارة الزراعية الدولية وما يتصل بها من سياسات محلية ، وناقشنا مسألة تدعيم التعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب وبحثنا أنشطة منتقاة لوكالات المساعدة متعددة الأطراف . واستعرضنا ، في هذه الخلفية ، التحديات التي ستواجهنا ، قبل انقضاء هذا القرن ، عند التصدي لمشاكل الجوع والفقر المتزايدة التعقيد وتأثيرها على عمل المجلس في المستقبل .

أولا - حالة الجوع وسوء التغذية على الصعيد العالمي وتأثير التكيف الاقتصادي على مشكلات الاغذية والجوع

٢- إن العالم يطعم الآن أعدادا من البشر تزيد بمقدار بليون نسمة عما كانت عليه عند انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي ، وتكفي الامدادات الحالية من الاغذية في العالم لاطعام جميع شعوب العالم ، بل وأعداد كبيرة أخرى . بيد أن الجوع وسوء التغذية ينتشران في جميع أرجاء العالم كما أن أعداد الجوعى قد زادت بسرعة في الثمانينات . وفي كثير من الحالات لا ترجع أسباب الجوع المتزايد الى نقص الاغذية ، وانما الى عدم القدرة على الوصول الى الغذاء .

٣- وقد أصبح الفقر ، وهو لب مشكلة الجوع ، أكثر انتشارا وأكثر قسوة معا ، حيث يكافح كثير من البلدان الصعوبات الاقتصادية المتزايدة وتضطلع ببرامج للتكيف والاستقرار الاقتصادي . وفي كثير من البلدان أدت الآثار المجتمعة لانخفاض النشاط الاقتصادي ، وانخفاض الدخل القومي ، وصافي التدفقات الرأسمالية ، وبرامج الاستقرار والتكيف الى حدوث انخفاض كبير في القوة الشرائية وزيادة البطالة وارتفاع أسعار الاغذية ، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان الى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل . كما كان من شأن الخفض الكبير في الانفاق الحكومي على اعانة الاغذية والرعاية الصحية

Digitized by UNOG Library

الأولية وغيرها من البرامج الاجتماعية ذات الأهمية الانمائية زيادة الصعوبات التي يواجهها الفقراء . ولم تعد الكثير من الأسر الأشد فقرا ، التي اقتربت بالفعل من مستوى الكفاف المطلق ، لتستطيع احتمال أي تدهور في مستوياتها الغذائية والتغذوية .

٤- تزداد بعض العوامل المسببة للجوع بسرعة ، الأمر الذي سيتطلب خيارات صعبة في السياسات . وقد أصبح معلوما ما سيحدث في العقدين القادمين من معالم النمو السكاني ، وزيادة الأعداد التي ستنضم الى القوة العاملة ، والتوسع الحضري السريع . وسيشكل النمو في سكان المدن ، على وجه الخصوص ، تحديات أمام خلق فرص العمل . وبالاضافة الى ذلك ، يهدد التدهور الايكولوجي السريع القاعدة المعيشية للاجيال القادمة في الصميم .

٥- إن الاستنتاج الذي تمخض عنه الاستعراض الذي أجريناه واضح تماما . ذلك أن العالم يبتعد عن الهدف الرئيسي لمؤتمر الأغذية العالمي : ألا وهو القضاء على الجوع وسوء التغذية . وليس من سبيل للقضاء على الجوع والفقر إلا من خلال ادخال تغييرات أساسية على السياسات . وينبغي وضع هدف تحسين أحوال البشر في مكان الصدارة في التنمية الاقتصادية وفي مركزها . باعتباره أهم التغييرات الاساسية . والجوع هو في أساسه مشكلة اقتصادية كما أن له جوانبه الاجتماعية أيضا . لذلك ينبغي اتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية شاملة للقضاء عليه .

٦ - ونحث جميع الحكومات ووكالات المساعدة الدولية أن تضع رفاه جميع الشعوب كهدف رئيسي للتنمية وأن تركز جميع السياسات الإنمائية من أجل بلوغ هذه الغاية . ونوصي الحكومات أن تضاعف جهودها في مجال استراتيجيات الأغذية ، ونطالب أمانة مجلس الأغذية العالمي بتكثيف جهودها من أجل تسهيل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب في مجال تدعيم استراتيجيات الأغذية الوطنية والاقليمية . كما اننا نعقد العزم على تكثيف الاهتمام في المستقبل بالحد من الفقر المتصل بالجوع .

٧ - ولاحظنا باهتمام توصيات المشاورة التي عقدت في ١١-١٣ أيار/مايو ١٩٨٧ بشأن تأثير التكيف الاقتصادي على مستويات الأمن الغذائي والتغذية للشعوب في البلدان النامية ، وهي المشاورة التي نظمتها أمانة مجلس الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية . وتتضمن هذه التوصيات بعض الخطوات العملية لتحسين التعاون متعدد الأطراف بين الوكالات في مجال التكيف الاقتصادي الموجه نحو الفقر ، وندعو الى ادماج أهداف تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

Digitized by UNOG Library

والفقر بصورة أكبر في أعمال الافرقة الاستشارية للبنك الدولي واجتماعات الموائد المستديرة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . كما لاحظنا أن المناقشات التي دارت في المشاورة قد تناولت برنامجا رئيسيا ، بالاضافة الى المساعدات الدولية الراهنة ، يهدف الى حماية المستويات الغذائية والتغذوية للاسر الاشد فقرا أثناء الازمات الاقتصادية وعمليات التكيف ، وذلك باستخدام الفوائض الموجودة من الاغذية .

ثانيا - تأثير التجارة الزراعية الدولية والسياسات الوطنية المتصلة بها على الاغذية والتنمية

٨ - وفي السياق العريض للنمو الاقتصادي والتنمية القائمين على الاعتماد المتبادل استعرضنا جوانب الامن الغذائي للتجارة الزراعية الدولية وما يتصل بها من سياسات وطنية . ونحن في ذلك ، انما استجبنا الى دعوة الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين لمجلس الاغذية العالمي ، الى أن يقيم ، في حدود ولايته ، "أثر الحالة الراهنة للتجارة الزراعية الدولية من جميع جوانبها ، ومواصلة الاهتمام الفعال بتقدم ونتائج المفاوضات المتعددة الاطراف بقضايا التجارة الزراعية" (القرار ١٩١/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦) .

٩ - إن تزايد الحمائية وانخفاض أسعار السلع وتدهور معدلات التبادل التجاري وضعف امكانية الوصول الى الاسواق أثرت وتؤثر سلبيا على حالة التجارة الزراعية الدولية وتعرقل جهود البلدان النامية في التغلب على مشاكل الجوع وسوء التغذية .

١٠ - إن تحسن البيئة الدولية الذي يسهل النمو الاقتصادي والتنمية عامل شديد الاهمية في بلوغ البلدان النامية لاهدافها المتعلقة بتحقيق الامن الغذائي والحد من الفقر . ونحن نرحب بما أقره مجلس وزراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الدورة المعقودة في باريس في ١٢ و ١٣ ايار/مايو ١٩٨٧ من أنه "يجب على البلدان المتقدمة أن تسعى جاهدة الى ضمان توفير بيئة أفضل لنمو البلدان النامية وصادراتها" وأن "أول وأهم ما يمكن لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تسهم به في تحقيق الرخاء في العالم هو تعزيز الاقتصادات النشطة في ظل نظام متعدد الاطراف للتجارة" . ونلاحظ بارتياح بيان وزراء المنظمة بشأن الحاجة الى اتخاذ تدابير ايجابية في مجالات التنمية والتجارة والديون والتمويل في إطار التعاون بين المنظمة والبلدان النامية بما في ذلك تحسين سبل الوصول الى الاسواق وتقديم المزيد من المساعدات الانمائية الاكثر فعالية وتخفيف أعباء خدمة الديون

Digitized by UNOG Library

الواقعة على أشد البلدان فقرا . ونلاحظ أيضا بارتياح أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية تعيد النظر في سياستها الزراعية على ضوء هذه الخطوط .

١١ - وفيما يتعلق بالجهود الرامية الى تحسين البيئة الدولية نكرر أن تدعيم السلم والأمن الدولي وتحقيق نتائج عملية في ميدان نزع السلاح يمثلان عاملين مهمين في حل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية العالمية ، بما في ذلك المشاكل المتصلة بالأغذية . وقد أشير الى أنه لا ينبغي استخدام الغذاء كوسيلة لممارسة الضغوط السياسية أو الاقتصادية . وفي هذا السياق ، لوحظت العلاقة القائمة بين حل مشاكل الأغذية العالمية وإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتطوير التعاون الدولي الذي يحقق الفائدة المتكافئة والمتبادلة للجميع .

١٢ - ونؤكد على أن حالة التجارة الزراعية العالمية خطيرة ومتدهورة . ولقد زاد انتاج الزراعة للأغذية ومخزوناتها ووصل الى مستويات قياسية ، ولكن ذلك لم يحدث في البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها . فقد ضعف الطلب الدولي على الأغذية ، ويعزى ذلك جزئيا الى زيادة الإنتاج في البلدان المستوردة كما يعزى الى الاجراءات الحمائية المتزايدة والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها بلدان عديدة . وكان وقع انخفاض الدخل الناجم عن انخفاض اسعار الاغذية والسلع الزراعية ، التي وصلت في بعض الأحيان الى ادنى مستوى لها منذ ٥٠ عاما ، شديد الوطأة على المصدرين ، ولاسيما البلدان النامية التي يعتمد دخلها على صادرات الأغذية والسلع الزراعية .

١٣ - واستفاد بعض البلدان المستوردة من انخفاض الأسعار في السوق العالمية في المدى القصير ولو أن العديد من البلدان النامية اضطرت في الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة الى تقييد واردات الأغذية على الرغم من انخفاض اسعارها . وفي الوقت ذاته لم تشجع حالة السوق العالمية الراهنة على تنمية قطاع الأغذية المحلي في كثير من البلدان النامية التي تعتمد اقتصاداتها على الزراعة بوصفها محرك النمو الاقتصادي لها .

١٤ - ولابد ، من وجهة نظرنا ، من التصدي على وجه السرعة للخلل الخطير في التجارة الزراعية الدولية . وتستطيع التجارة الزراعية القائمة على اساس يمكن التنبؤ به والتي تتسم بالتوازن والاستقرار أن تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية .

Digitized by UNOG Library

١٥ - لقد كان مشجعا لنا أن يقر وزراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالحاجة الى ادخال تغييرات مطردة ومتناسقة على السياسات الزراعية في البلدان المتقدمة وأن يعتمدوا مجموعة من المبادئ العريضة للاسترشاد بها في اصلاح السياسات . ونرحب أيضا بادراك المنظمة أن الافراط في اتباع سياسات الدعم يخلق خللا متزايدا في السوق العالمية ويلحق ضررا بالغا بالوضع في كثير من البلدان النامية . وبغية تعزيز احتمالات تحقيق التقدم بأسرع وقت ممكن في إطار جولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في مجموعها ، نحث بشدة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ان تترجم الارادة السياسية ، التي تجلت في اجتماع باريس ، الى أعمال .

١٦ - توجد بعض الدلائل التي تشير الى حدوث تغير في السياسات في البلدان المتقدمة وفقا للمبادئ الواردة في الاعلان الوزاري لجولة اوروغواي[١] والبيان الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وهذه التغيرات يجب أن تحظى بالترحيب ولكن الأمر يقتضي الكثير من العمل الذي يوائم ظروف كل بلد على حدة للبلدان المتقدمة في اختيار السبل اللازمة لتحقيق ذلك . ومن الاهمية بمكان تعزيز ذلك العمل بأسلوب متناسق ومتوازن ومطرد .

١٧ - حدث تقدم مشجع في مجال اصلاح السياسات المحلية دعما لقطاع الاغذية والزراعة في العديد من البلدان النامية . ولدى العديد من البلدان الاسيوية سجل حافل بالسياسات والبرامج الفعالة المدعمة لقطاع الاغذية . وقد حاولت بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية ، على الرغم من الانتكاسات التي تعرضت لها في الثمانينات في ظل تزايد الصعوبات الاقتصادية والمالية ، أن تجرى عمليات لإعادة تكيف القطاع الزراعي . وفي السنوات الاخيرة كثفت بلدان أفريقية عديدة جهودها في مجال إعادة هيكلة اقتصاداتها الزراعية . ومن أجل تعزيز هذه الجهود تحتاج البلدان الافريقية الى زيادة المساعدات الخارجية ؛ وقد أقرت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٦ ، بهذه الحاجة إذ أقرت برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (القرار دإ-٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦) . ونقر بأن بلدانا نامية أخرى تحتاج الى زيادة المساعدات لاستكمال جهودها القائمة على الاعتماد على الذات .

١٨ - وقد رؤي أنه يمكن البحث عن طرق لاستخدام الفائض الضخم الراهن في تقديم المساعدات التقنية والمالية للإسراع في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

ودعا الرئيس والمدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي الى بحث امكانية تشجيع المبادرات في هذا الصدد .

١٩ - وحتى يكون حل مشاكل التجارة الزراعية العالمية فعالا ينبغي أن يسير اصلاح السياسات الوطنية جنبا الى جنب مع الجهود التي تبذل من أجل تحسين التجارة الدولية والبيئة الاقتصادية العالمية . وتتيح جولة أوروغواي فرصة مهمة للتقدم صوب حل مشاكل التجارة الزراعية في الإطار متعدد الأطراف العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . ونرى أنه لابد لجولة أوروغواي من أن تعامل البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا ، معاملة خاصة ومتميزة في مجال التجارة الزراعية .

ثالثا - التعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب في ميدان الأغذية والزراعة

٢٠ - يمضي التعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب منذ بعض الوقت وقد أسفر هذا التعاون عن نتائج ايجابية ينبغي زيادتها وتعميمها . واننا نشيد بالجهود التي تبذلها جمهورية الصين الشعبية في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وتعتبر الصين أحد البلدان الرائدة في هذا المجال . كما ترحب بالجهود التي تقوم بها بلدان اخرى بغرض تدعيم التعاون داخل الاقاليم وفيما بينها . وقد تجلت في الاجتماع الاقاليمي عن التعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب في مجال الأغذية والزراعة ، الذي عقد في لومي ، توغو ، في أيار/مايو ١٩٨٧ ، والاجتماعات دون الاقليمية السابقة التي عقدت في ياوندي وداكار ولوساكا على التوالي والتي نظمت بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الأغذية العالمي ، تلك الارادة المتزايدة لدى البلدان النامية في العمل معا بصورة وثيقة . ويعتبر التعاون في مجال الأغذية والزراعة على وجه الخصوص مدخلا يبشر بالخير لأن اقتصادات معظم البلدان ذات الدخل المنخفض تعتمد على الزراعة باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية .

٢١ - يتيح التعاون التقني امكانات كبيرة لتحقيق تقدم اقتصادي أسرع وأكثر ترشيدا . وكما اقترح اجتماع لومي فإنه ينبغي إعطاء أولوية لإنتاج الأغذية ، والبناء المؤسسي ، والتدريب ، والنهوض بالقدرات الادارية ، وتنمية الصناعات الزراعية والتجارة . واحراز التقدم في هذه المجالات انما يتأتى على افضل وجه من خلال التركيز على التعاون الإقليمي أو دون الاقليمي . وهناك دور رئيسي للمؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والاقليمية في تطوير التعاون بين البلدان الافريقية ومع بلدان الاقاليم

Digitized by UNOG Library

الأخرى . وفي الوقت ذاته ينبغي ان تقوم أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الخبرة المهمة في هذا المجال بزيادة دعمها للمبادرات داخل الاقليم وبين بلدان الجنوب ، كما هو مقترح في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة في حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

٣٣ - يحتاج استمرار زيادة الإنتاج على المستويين الوطني والاقليمي الى قدرات علمية وتكنولوجية مدعمة . وتعتبر البحوث الزراعية لتحسين التكنولوجيا ، وحماية المحاصيل والثروة الحيوانية ، وتلافي خسائر ما بعد الحصاد ، ومكافحة التصحر ، وتدابير صون التربة والمياه ، وجمع المعلومات من الانتاج الزراعي والمشاركة فيها ، من المجالات التي تستحق أن تحظى بالأولوية في الاهتمام حيث من المرجح أن تعطي عائدا مبكرا وملموسا .

٣٣ - ثمة حاجة ملحة الى النهوض بالمؤسسات العلمية والتقنية في كثير من البلدان النامية . وينبغي للحكومات أن تسعى الى تدعيم هذه الاليات المؤسسية ، وبخاصة ما يتصدى منها للأنشطة التقنية والأنشطة التعاونية الأخرى .

٣٤ - يعتبر نقص القوة البشرية المدربة وعدم كفايتها عقبة خطيرة أمام الادارة في جميع قطاعات الاقتصاد تقريبا في عدد كبير من البلدان النامية . ومن شأن تبادل المعلومات داخل الاقاليم وفيما بينها أن يعضد الجهود الوطنية الرامية الى الارتقاء بالقدرة على صياغة وتحليل سياسات الأغذية وتصميم وتنفيذ وتقييم البرامج والمشروعات الزراعية .

٣٥ - تعتبر الصناعات الزراعية مجالا مهما متاحا للقطاعين العام والخاص للقيام بدور حاسم في النهوض بالصناعات التحويلية والانتاج في مجالات مثل الالات والإدوات والمدخلات الزراعية وفي تطوير الصناعات الغذائية .

٣٦ - تعتبر المشاكل الكثيرة والمشتركة التي تواجهها معظم البلدان النامية نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والتجارية وأوضاع المعونة بها وأعباء الديون الخارجية وأثر هذه المشاكل على جهودها الإنمائية من المبررات القوية لقيام جهود تعاونية تهدف الى تحسين البيئة التجارية وزيادة التبادل التجاري ، ولاسيما في الأغذية والمنتجات الزراعية . وفي بعض الحالات يحتاج النهوض بالتعاون التجاري الى درجة

Digitized by UNOG Library

أكبر من الكفاية والتنسيق في الهياكل الاساسية وفي الآليات القانونية والادارية والمالية . ونؤكد مجددا أن المدخل المهم في هذا الصدد هو انسجام سياسات الاغذية الوطنية ، ولاسيما سياسات الاسعار والتسويق . وينبغي توسيع نطاق الآليات التي تشجع على زيادة التجارة في المنتجات والمدخلات الزراعية بحيث تصبح مكملة للترتيبات الاقليمية والتعاونية القائمة .

٢٧ - ومع اقرارنا لتوصيات الاجتماع الاقليمي في لومي ، نؤكد على أنه ينبغي زيادة التعاون بين بلدان الجنوب بطريقة مكملة للعمل التعاوني مع البلدان الاخرى والمنظمات الدولية .

٢٨ - ونحث مصارف التنمية الاقليمية واللجان الاقليمية والبلدان المانحة على أن تعمل ، بالاتصال مع مجلس الاغذية العالمي ، على تسهيل الترتيبات العملية لتيسير عملية تمويل التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ونوصي على وجه الخصوص بتوجه قدر أكبر من الاهتمام الى توسيع نطاق الترتيبات الثلاثية التي تقدم البلدان المتقدمة من خلالها المساعدة في تمويل أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب .

رابعا - أنشطة منتقاة من أنشطة وكالات المساعدة متعددة الاطراف فيما يتعلق بالحد من الجوع

٢٩ - استمعنا الى تقارير من منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الاغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بشأن العمل الذي تضطلع به هذه الوكالات في مساعدة البلدان النامية على تحقيق مستويات كافية من الامن الغذائي لشعوبها . وقد وجهت نداءات عديدة لتوفير موارد إضافية لهذه الوكالات بما يسمح لها بالوفاء بولاياتها على نحو أكثر ملائمة . وقد حبذنا بوجه عام تحسين مستوى التعاون والتنسيق بين الوكالات الدولية والاقليمية وكانت الامثلة التي عرضتها في هذا الصدد مشجعة لنا بصفة عامة .

٣٠ - وقد أعربنا عن تقديرنا العام وتشجيعنا للعمل الذي تضطلع به الوكالات وأبرزنا بصفة خاصة ما يلي :

Digitized by UNOG Library

(أ) استمرار تطوير منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة للنظام العالمي للاعلام والانذار المبكر وعلى دراسة الجدوى التي أعدتها لتقييم الفوائد الصافية التي تحققها زيادة المعونة العينية من المدخلات الزراعية ؛

(ب) البرنامج الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر ؛

(ج) برنامج الاغذية العالمي على دعمه الاداري والمادى الفعال ، لتحسين عمليات تسليم المعونة الغذائية عندما حدثت حالة الطوارئ الغذائية في أفريقيا ، الى جانب نظام المعلومات التكميلي للبرنامج الذي يسمح بتحسين التنسيق وتجنب الفواقد .

٣١ - أعرب عن الامل في أن تبحث الدراسة التي تعدها منظمة الاغذية والزراعة عن المعونة الغذائية العينية ما إذا كانت هذه المعونة تعتبر معونة إضافية حقا أم انها شكل آخر من أشكال المعونة المقيدة .

Digitized by UNOG Library

الجزء الثاني

أعمال المجلس

Digitized by UNOG Library

الفصل الاول

المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة الوزارية الثالثة عشرة لمجلس الاغذية العالمي في بكين ، جمهورية الصين الشعبية ، في الفترة من ٨ الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وافتتح الدورة السيد هنري ناليه ، رئيس مجلس الاغذية العالمي . وفي الحفلة الافتتاحية قرئت رسالة الامين العام للامم المتحدة . وأدلى أيضا السيد وان لي رئيس وزراء الصين بالنيابة ببيان في هذه الجلسة (انظر عرض الاعمال في الفصل الثاني) .

ألف - أعضاء المجلس

٢ - كان المجلس يتألف وقت انعقاد الدورة من الدول الـ ٣٦ التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية** ، الارجنتين*** ، استراليا** ، المانيا (جمهورية - الاتحادية)** ، أنتيغوا وبربودا** ، ايطاليا*** ، باكستان*** ، البرازيل* ، بلغاريا* ، بنغلاديش** ، بوروندي*** ، تايلند* ، تركيا* ، تونس*** ، الجمهورية الدومينيكية** ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية** ، رواندا*** ، زامبيا* ، سري لانكا* ، السويد*** ، الصومال** ، الصين* ، غينيا** ، فرنسا*** ، قبرص** ، كندا* ، كوت ديفوار* ، كولومبيا*** ، كينيا* ، مالي** ، المجر*** ، المكسيك* ، الهند*** ، هندوراس** ، الولايات المتحدة الامريكية* ، اليابان*** .

---

* تنتهي العضوية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

** تنتهي العضوية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

*** تنتهي العضوية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

Digitized by UNOG Library

باء - الحضور

٣ - حضر الدورة الدول التالية الأعضاء في المجلس : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية** ، الارجنتين*** ، استراليا** ، المانيا (جمهورية - الاتحادية)** ، أنتيغوا وبربودا** ، ايطاليا*** ، باكستان*** ، البرازيل* ، بلغاريا* ، بنغلاديش** ، بوروندي*** ، تايلند* ، تركيا* ، تونس*** ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية** ، رواندا*** ، زامبيا* ، سري لانكا* ، السويد*** ، الصومال* ، الصين* ، غينيا** ، فرنسا*** ، قبرص** ، كندا* ، كوت ديفوار* ، كولومبيا*** ، كينيا* ، مالي** ، المجر*** ، المكسيك* ، الهند*** ، الولايات المتحدة الامريكية* ، اليابان*** .

٤ - وحضر مراقبون من الدول التالية غير الأعضاء في المجلس : اثيوبيا ، وانتيغوا وبربودا ، واوغندا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، وبولندا ، وبيرو ، وبنن ، وبوليفيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتنزانيا (جمهورية - الاتحادية) ، والجماهيرية العربية الليبية ، والدانمرك ، والرأس الاخضر ، وزمبابوي ، والسودان ، وشيلي ، وغابون ، وفنزويلا ، وفنلندا ، والكرسي الرسولي ، وكوبا ، وكوريا ، وليسوتو ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وموريتانيا ، وموزامبيق ، والنرويج ، ونيكاراغوا ، وهولندا ، واليمن الديمقراطية ، واليونان .

٥ - ومثلت هيئات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية : اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة العمل الدولية .

٦ - وحضر مراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية : أمانة الكومنولث ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

٧ - وحضر أيضا مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية : اللجنة الدولية للري والصرف ، والمجلس الدولي للوكالات الطوعية ، والمعهد الدولي للأرز .

جيم - أعضاء هيئة المكتب

٨ - حضر أعضاء هيئة مكتب المجلس التالية أسماؤهم :

Digitized by UNOG Library

الرئيس : السيد هنري ناليه (فرنسا)

نواب الرئيس : دكتور ارنستو خوان فيفوراس (الارجنتين)
السيد ابراهيم بلوش (باكستان)
السيد غيلز لا بوهيه - فالي (كوت ديفوار)
السيد أوفتشو روسيف (بلغاريا)

دال - جدول الاعمال

٩ - أقر المجلس جدول الأعمال التالي للدورة (WFC/1987/1) :

١ - افتتاح الدورة واعتماد جدول الاعمال .

٢ - حالة الجوع وسوء التغذية على الصعيد العالمي ، وتأثير تدابير التكيف الاقتصادي على مشكلات الاغذية والجوع .

٣ - تأثير التجارة الزراعية الدولية والسياسات الوطنية المتصلة بها على الاغذية والتنمية .

٤ - التعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب في ميدان الاغذية والزراعة .

٥ - أنشطة منتقاة لوكالات المساعدة المتعددة الاطراف فيما يتصل بالحد من الجوع .

٦ - انتخاب هيئة المكتب .

٧ - برنامج عمل المجلس في المستقبل وما يستجد من أعمال .

٨ - تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

هاء - الوثائق

١٠ - ترد الوثائق التي عرضت على المجلس في دورته الثالثة عشرة في مرفق هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

عرض أعمال المجلس

ألف - البيانات الافتتاحية

١١ - في بداية الجلسة الافتتاحية قام السيد هنري ناليه رئيس مجلس الاغذية العالمي بتقديم وتهنئة السيد جيرالد أ . ترانت ، المدير التنفيذي الجديد ، الذي تولى رئاسة أمانة مجلس الاغذية العالمي منذ دورته السابقة . وتوجه بالشكر الى جمهورية الصين الشعبية لاستضافة الدورة ، وذكر أن المجلس ينعقد في فترة حرجة من تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية . وأوضح ان الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية الذي طال انتظاره لم يتحقق بعد ، وأن الأوضاع الاقتصادية الراهنة خلقت أزمة ذات أبعاد خطيرة في التجارة الزراعية .

١٢ - وتجلت هذه الأزمة في انهيار أسعار السلع الزراعية مما أحدث بدوره حالة من الكساد في عائدات صادرات البلدان النامية وجعل من الصعب أو من المستحيل عليها خدمة ديونها الخارجية . وفي هذه الظروف أصبحت مكافحة الجوع وسوء التغذية معركة خاسرة كما أصبحت كفاحا طويلا وممتدا يتعذر الوصول الى حل سريع له .

١٣ - تقدم السيد ناليه بالتهنئة للصين لنجاحها في القضاء على الجوع وسوء التغذية بالنسبة للجانب الأعظم من سكانها ، وأعرب عن أمله في أن تكون تجربة الصين مثلا يحتذي به الآخرون .

١٤ - دعا السيد ناليه ، بعد ملاحظاته الافتتاحية ، المدير التنفيذي لمجلس الاغذية العالمي لقراءة رسالة الأمين العام للأمم المتحدة . واستذكر الأمين العام ، في رسالته ، زيارته الأخيرة للصين ووجه الشكر لحكومة الصين على استضافة الدورة ولتأييدها الثابت المستمر للأمم المتحدة . وأوضح أن التزام مجلس الاغذية العالمي بالاعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية لا يزال قويا كما كان من قبل . وبرغم ما تحقق من زيادة كبيرة في انتاج الاغذية في العالم فقد ازداد عدد الجوعى الآن عما كان وقت انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي منذ ١٣ عاما . وأن القضاء على الجوع ، مثل القضاء على الفقر ، هو مشكلة سياسية في المقام الأول وليس مجرد مشكلة تكنولوجية ، لذلك يظل موضوعا مناسبا لمداولات وتدابير مجلس الاغذية العالمي ، وهو الهيئة الوزارية السياسية المنشأة لهذا الغرض في نطاق منظومة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

١٥ - لاحظ الامين العام ازدياد الفجوة بين البلدان الصناعية التي يوجد لديها فائض كبير من الاغذية والبلدان النامية التي تواجه الجوع والموت جوعا لانه لا توجد لديها القوة الشرائية للحصول على الغذاء أو المدخلات الضرورية لانتاجه بانفسها . والمهمة الرئيسية لمجلس الاغذية العالمي ومنظومة الامم المتحدة هي تقديم توصيات بانتهاج سياسات وبرامج عملية تمكن من سد هذه الفجوة بطريقة فعّالة .

١٦ - وعزى الامين العام هذه المشكلة لاختلالات السوق الموجودة في بلدان الشمال الصناعية وفي بلدان الجنوب على حد سواء ، وأكد على ضرورة تصحيح هذه الاختلالات باتباع سياسات التكيف المناسبة . وفي افريقيا ، على سبيل المثال ، تعتبر سياسات التكيف ضرورية لتصحيح الاختلالات الناشئة عن دعم أسعار المستهلك والزيادة المفرطة في أسعار الصرف ، وثمة أيضا ما يستوجب اتباع سياسات تكيف مماثلة في البلدان الصناعية لتصحيح الاختلالات الناشئة عن دعم المنتج والاجراءات الحمائية الزراعية . وأقر بأن تصحيح هذه الاختلالات لن يكون بالامر السهل بسبب المعارضة السياسية من جانب أصحاب المصالح مثل القوى الزراعية في البلدان الصناعية التي تكافح من أجل استبقاء دعم المنتج وكذلك سكان الحضر في البلدان النامية الذين يكافحون من أجل استبقاء دعم المستهلك . غير أن الامين العام ، أكد أن مجلس الاغذية العالمي لا يستطيع أن يتفادى التصدي للقضايا السياسية الحساسة مثل تقييم تأثير سياسات التكيف على الوضع الغذائي للفقراء أو تأثر السياسات الحمائية الزراعية التي تتبعها البلدان الصناعية على الكفاح ضد الجوع والموت جوعا في البلدان النامية .

١٧ - وأثنى الامين العام في النهاية على الصين لنجاحها في زيادة انتاج الاغذية في السنوات الاخيرة وأعرب عن أمله في أن تستطيع الصين تقديم الدروس المفيدة لاقاليم أخرى في العالم ، بخاصة افريقيا ، حيث لا تزال الزيادة في انتاج الاغذية من الاولويات الانمائية الرئيسية .

١٨ - وألقى السيد وان لي رئيس وزراء الصين بالنيابة بيانا رحب فيه بالمشتركين في الدورة . وقال إن مشكلة الاغذية في العالم لها جذورها التاريخية العميقة كما أن لها أسبابها الاجتماعية والاقتصادية . وأوضح أن تفسير ذلك التناقض المحير الذي يتمثل في قيام عدد قليل من البلدان المتقدمة المنتجة للحبوب بجمع فوائض غذائية ضخمة في حين أن غالبية البلدان النامية تعاني من نقص الاغذية ، انما يكمن في التوزيع غير المتوازن وغير المنصف في التنمية بين بلدان الشمال والجنوب . ويكمن الحل النهائي لمشكلة الاغذية العالمية في التطور الوطني الشامل اقتصاديا واجتماعيا ، وفي انشاء نظام اقتصادي دولي منصف ورشيد وفي استتباب السلم والاستقرار الدوليين .

Digitized by UNOG Library

١٩ - وأكد السيد وان لي أن العالم لديه القدرة على اطعام جميع شعوبه . وأن ما نحتاج اليه ، وبخاصة في البلدان النامية ، هو التقنيات الزراعية المتقدمة الى جانب توفير الحوافز المناسبة للمزارعين واتباع سياسات التوزيع العادلة . ويجدر بالبلدان المتقدمة أن تقدم المساعدة للبلدان النامية وذلك عن طريق نقل الموارد والتكنولوجيا اليها بشروط ملائمة ، والسماح بالتدفق التجاري والمالي الذي يمكن أن ينهض بالتنمية في هذه البلدان . وأوضح كيف أن الصين ظلت دائما تولي أهمية قصوى للزراعة والتنمية الريفية وتقدم الحوافز للمزارعين لينتجوا القدر الكافي من الأغذية ، الى جانب القيام بتنظيم الأسرة حتى يتمشى نمو السكان مع نمو الاقتصاد . وأثنى على وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأغذية على ما تبذله من جهود للقضاء على الجوع وسوء التغذية وتعهد بتقديم التدعيم المستمر لها من جانب الصين .

باء - المناقشة العامة

١ - حالة الجوع وسوء التغذية على الصعيد العالمي وتأثير تدابير التكيف الاقتصادي على مشكلات الأغذية والجوع (WFC/1987/2 و Add.1)

٢٠ - لاحظ الوزراء بعين القلق أن المجتمع الدولي يبتعد عن هدف مؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤ ألا وهو تحرير العالم من الجوع . ولاحظوا أن عدد الجوعى يتزايد في الوقت الذي تحققت فيه فوائض قياسية على الصعيد العالمي (١,٥ مليون نسمة في المتوسط سنويا ، بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠) ، مما يؤدي الى حدوث اختلالات في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . ويزداد الجوع في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وفي الوقت الذي تركز فيه الاهتمام العام على افريقيا في الفترة الاخيرة بسبب الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها إلا أن الواقع يقول أن ٦٠ في المائة تقريبا من الجوعى يعيشون الآن في آسيا ، مقابل ٢٥ في المائة في افريقيا و ١٠ في المائة في امريكا اللاتينية و ٥ في المائة في الشرق الأوسط .

٢١ - واتفق الوزراء على أنه اذا ما أريد القضاء على الجوع فإن أهم ما يلزم من تغييرات أساسية هو صياغة السياسات والبرامج التي تضع تحسين الأحوال البشرية في مكان الصدارة في التنمية الاقتصادية وفي مركزها . ولا بد للسياسات الانمائية من أن تهدف الى خلق فرص للعمالة تتمشى مع الزيادة السريعة في القوة العاملة ، وتقضي على الفقر ، وتدمج المناطق الحضرية والريفية من خلال السياسات التي توقف الهجرة

Digitized by UNOG Library

الريفية ، وتتبع السياسات السكانية المسؤولة التي تتمشى مع البيئة الاجتماعية والثقافية للسكان ، وتصون ما على الارض من موارد ايكولوجية . كما ينبغي أيضا تشجيع زيادة الدعم الوطني والدولي للبرامج الفعّالة في مجال الصحة والتغذية الموجهة للمجموعات سريعة التأثر .

٣٢ - ومن أجل انعاش الاقتصاد العالمي وتسهيل نقل الموارد للفقراء والجوعى ، فإنه من الضروري ايجاد الحل المناسب لمشكلة الديون ، والسعي لتحرير التجارة أمام جميع البلدان ، وتدعيم قدرة المؤسسات المالية متعددة الاطراف على الإقراض . وبالإضافة الى ذلك تدعو الحاجة الى اتخاذ اجراءات ملحة لوقف الزيادة في عدد الجوعى . وهذا يتطلب اتخاذ اجراءات على الصعيد الوطني لضمان الامن الغذائي وبلوغ المستويات الغذائية المناسبة وتقديم الدعم الدولي من أجل تمويل السياسات الاجتماعية المحلية في البلدان النامية ، واسداء النصح من جانب وكالات التمويل والتنمية الدولية للحكومات التي تنفذ برامج التكيف الاقتصادي لاتباع السياسات الصحيحة في هذا الصدد .

٣٣ - وانتهى الوزراء الى ضرورة شحذ الارادة الجماعية لزعماء العالم وتوجيهها نحو الاحتياجات الحقيقية للفقراء وأمانيهم . كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يلقي بكامل ثقله لتدعيم الحكومات ووكالات التنمية الدولية في جهودها من أجل وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الموجهة نحو القضاء على الفقر .

٣٤ - وأقر الوزراء بأن مشكلة الاغذية في العالم معقدة بطبيعتها ويعتمد الحل الناجح لها اعتمادا كبيرا على تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ، وانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وتطوير التعاون الدولي المنصف الذي يعود بالنفع على الجميع .

٣٥ - ومن الادوات الرئيسية للقضاء على الجوع وسوء التغذية التنمية المخططة الشاملة للقوى المنتجة في البلدان النامية ، والحشد الكامل للموارد المحلية ، وتكثيف التنمية الزراعية ، وانتاج الاغذية استنادا الى الاصلاحات المطردة في القطاع الزراعي للاقتصاد .

٣٦ - أعرب المجلس عن اعتقاده بأن تدعيم السلم والامن على الصعيدين الوطني والدولي واحراز تقدم في مجال نزع السلاح وهما من الامور ذات الاهمية البالغة اللازمة للوصول الى حل دائم للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية العالمية بما فيها مشاكل الاغذية .

Digitized by UNOG Library

٢٧ - أكد المجلس مجددا الرأي القائل بأن تخطيط وتنمية انتاج الاغذية والزراعة ينبغي أن يرتبط ارتباطا وثيقا بتنمية المجالات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى ، اذ أن سياسات الاغذية والزراعة هي إحدى العناصر الكامنة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية ولا يمكن أن تنفذ بنجاح إلا في هذا الاطار الشامل .

٢٨ - كان هناك اتفاق عريض في الرأي على أن تنمية الموارد البشرية وحشدها في البلدان النامية لها أهميتها الكبيرة في التنمية الزراعية . ودعا الوزراء الى رفع مستوى التعليم العام والتدريب المهني وبخاصة بالنسبة للشباب والمرأة وصغار ومتوسطي المزارعين . وفضلا عن ذلك فإن احترام حق الانسان في العمل هو أحد المتطلبات الرئيسية للقضاء على الجوع وسوء التغذية .

٢٩ - أكد بعض الوزراء على أهمية القطاعين التعاوني والعام من أجل النهوض بانتاج الاغذية والتغلب على نقص التغذية . كما أكد الوزراء مجددا على أنه ينبغي ألا تستخدم المعونة الغذائية والتجارة بالاغذية كأدوات لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي .

٣٠ - أكد بعض المندوبين على ضرورة تسوية المنازعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوض الجهود الرامية الى حل مشكلة الجوع . وحثوا المجتمع الدولي على تكثيف جهوده الرامية الى خلق مناخ موات يؤدي الى تحقيق التنمية في جميع البلدان . وفي هذا الاطار ندد المندوبون بسياسة زعزعة الاستقرار التي ينتهجها نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا ضد اقتصادات دول افريقيا الجنوبية .

٣١ - اتفق الوزراء على أن قضايا التكيف الاقتصادي هي قضايا معقدة . بيد أن هناك حاجة الى وضع خيارات للسياسات الوطنية من أجل التكيف الموجه نحو تحقيق الامن الغذائي . وتشير التوقعات الاقتصادية للسنوات القادمة الى أنه يتعين أن تقوم بلدان كثيرة - في الشمال والجنوب على حد سواء - باجراء تعديلات في اقتصاداتها . وهذا يعني اتخاذ مزيج من التدابير القصيرة والطويلة المدى ، ألا وهي البدء فورا في برامج تحقيق الاستقرار التي تتصدى للصعوبات التي تواجه موازين المدفوعات والميزانيات العامة ، واتباع سياسات التكيف متوسطة المدى لانعاش الاقتصاد ؛ وانتهاج السياسات التي حان أوانها منذ فترة طويلة والتي ترمي الى تصحيح الاختلالات عميقة الجذور في الاقتصاد والتي كان لإهمالها آثار سلبية على النمو الاقتصادية والنهوض بأحوال الشعوب ، والقضية ليست هي اجراء التكيف أم لا ولكنها تكمن في كيفية اجرائه .

Digitized by UNOG Library

٣٢ - لاحظ وزراء المجلس أن نتائج التحليلات الراهنة لا تفصل فيما اذا كان التدهور في أوضاع الأمن الغذائي والتغذية للسكان ذوي الدخل المنخفض هو نتيجة لبرامج التكيف أو الأزمة الاقتصادية . وبدا واضحا أن بلدان الدخل المنخفض يمكن أن تحقق التكيف الاقتصادي بنجاح اذا ما أمكن تعديل مسار التدفقات الرأسمالية المتدهورة أو السلبية . إن المطلوب هو إنعاش النمو الاقتصادي وانتهاج سياسات اقتصادية ونقدية أكثر فعالية من جانب البلدان الصناعية وتحديد أسعار أعلى وأكثر استقرارا لصادرات البلدان النامية .

٣٣ - أبرز الوزراء أهمية تعديل سياسات التكيف بحيث تتمشى مع الاحتياجات المحددة لكل بلد . ولاحظ الوزراء أن وجود عدة عناصر مشتركة في التكيف الناجح الذي تحقق في بعض البلدان مثل : السياسات الاقتصادية العامة التي تستهدف النمو والتي ترمي الى زيادة مستويات الانتاج والعمالة واستقرارها ، وانتهاج سياسات معينة تضمن تحديد مجالات الأولوية التي تخصص لها الموارد الشحيحة ، وإعادة توجيه الانفاق الحكومي والخدمات الاجتماعية بحيث تتضمن تدابير منخفضة التكاليف وموجهة بشكل فعّال الى الفقراء وذلك الى جانب الاضطلاع ببرامج تعويضية ورصد حالة الأمن الغذائي ومستويات التغذية للسكان المعرضين للخطر ، بما في ذلك مراقبة حالة التغذية كأداة من أدوات التخطيط الانمائي .

٣٤ - وأقر المشتركون بأن حماية احتياجات السكان من الأغذية والتغذية تعد عنصرا أساسيا في عملية التكيف . ويستحق تقديم الدعم الدولي للحكومات في مجالات تقييم برامج التكيف والتدريب واتخاذ القرار والتغذية والقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي أن يشغل مكان الأولوية في عمليات التكيف .

٣٥ - وأعرب معظم الوزراء عن قلقهم ازاء تدهور حالة الأغذية وركود الانتاج ، ولاسيما في افريقيا . ففيما يتعلق بهذه القارة من المهم ايلاء اولوية أساسية لزيادة انتاج الأغذية . وكان من رأي المندوبين أن الحاجة تدعو الى اتباع سياسات اجتماعية واقتصادية عامة متوازنة وصائبة وتضع أيضا تدهور البيئة في اعتبارها . ويقتضي الأمر اتخاذ خطوات راسخة لتنفيذ الاستراتيجيات الغذائية التي يدعو اليها مجلس الأغذية العالمي مع اعطاء الأولوية لإنتاج الأغذية .

٣٦ - وتم تحديد عدد من العقبات التي تعرقل عملية القضاء على الجوع وهي عدم كفاية الانتاج المحلي ، وقلة حصائل النقد الأجنبي ، ونقص مرافق النقل ، وانخفاض المساعدات الانمائية لانتاج الأغذية ، وما الى ذلك . وقد تم التركيز مرارا في المقام

Digitized by UNOG Library

الاول على الفقر باعتباره أهم أسباب مشكلة الجوع وسوء التغذية . وأشار بعض المندوبين الى عدد من الاختلالات القائمة مثل العجز الكبير في الميزانيات الداخلية ، والفائض التجاري ، والزيادة المفاجئة في الاجراءات الحمائية ، والخلل الشديد في الاقتصاد الزراعي العالمي ، وعدم توازن السياسات الاقتصادية والزراعية في البلدان النامية . لذلك من الضروري اتخاذ تدابير تصحيحية عاجلة ومتناسقة من جانب جميع البلدان . وينبغي لمجلس الاغذية العالمي أن يسعى الى تعبئة الارادة السياسية اللازمة وأن يطرح نهجا عملية تكون بنّاءة ومقبولة سياسيا في الوقت ذاته .

٣٧ - وتحدث عدد من المندوبين عن قضية التكيف الاقتصادي فأكدوا على الحاجة الى اجراء عملية التكيف "بشكل انساني" . وأشار مندوبون آخرون الى أن قضية التكيف الاقتصادي لم تفهم بما يكفي وتحتاج الى مزيد من الدراسة . أما الشيء الواضح فهو أن البلدان النامية تحتاج الى الموارد ، في شكل معونات غذائية أحيانا ، لمساندتها أثناء عملية التكيف ، نظرا لان الثمن الذي تحتاجه عملية التكيف الاقتصادي قد يتعذر تحمله من الناحيتين السياسية والاقتصادية في المدى القصير .

٣٨ - ان عدم كفاية تدفق الموارد الى البلدان النامية أو تدفقها في الاتجاه العكسي يعرقل بشكل خطير الجهود الرامية الى القضاء على الجوع وسوء التغذية وتنفيذ تدابير التكيف الاقتصادي . وحث الوزراء المجتمع الدولي مرارا وتكرارا على زيادة تدفق الموارد الى البلدان النامية ودعوا ، بصفة خاصة ، الى زيادة الموارد من أجل التجديد الثاني لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . كما حثوا البلدان النامية على أن تتولى ، بتدعيم دولي ، صياغة مجموعة شاملة من التدابير الانمائية تدمج فيها جوانب الصحة والتعليم والارشاد والتدريب وتركز بصورة أكبر على دور المرأة في انتاج الاغذية .

٣٩ - أوضح وفد من بلد متقدم النمو أن مبادرة بلده بزيادة معوناتها الى البلدان النامية في مجال الزراعة ترتبط بتحسن حالة التجارة الدولية .

٣ - تأثير التجارة الزراعية الدولية والسياسات الوطنية المتصلة بها على الاغذية والتنمية (WFC/1987/3)

٤٠ - نوقش موضوع التجارة الزراعية باستفاضة . وأعاد الوزراء الى الاذهان أن الجمعية العامة دعت المجلس ، في قرارها ١٩١/٤١ ، الى تقييم أثر الحالة الراهنة للتجارة الزراعية من جميع جوانبها ومتابعة تقدم المفاوضات متعددة الاطراف في ميدان

Digitized by UNOG Library

التجارة الزراعية . وبحث الوزراء هذه المسألة أثناء الدورة بجدية بالغة اقتناعا منهم بأن حالة التجارة الزراعية الدولية تشكل عقبة خطيرة أمام مكافحة الجوع وسوء التغذية في البلدان النامية كما أنها تلحق الضرر البالغ باقتصادات البلدان المتقدمة النمو ذاتها .

٤١ - ولاحظ الوزراء ، في صدد استعراضهم الشامل للموقف ، أن انتاج الاغذية ومخزوناتها وصلا الى مستويات قياسية ولكن ذلك لم يحدث في البلدان التي هي في مسيس الحاجة اليها . وفي الوقت نفسه ، انخفض الطلب أو توقف ، وأصيبت الاسواق الدولية بالخلل ، وهبطت أسعار المواد الغذائية ، ووصلت في بعض الحالات الى أدنى مستوى لها منذ فترة الركود الكبير . وتعرض مصدرو السلع الاولية في البلدان النامية الى أشد الاضرار بسبب ما نجم عن ذلك من خسائر في النقد الاجنبي التي خلقت صعوبات اقتصادية واجتماعية والحقت الضرر بالامن الغذائي وامكانيات التنمية على السواء في هذه البلدان .

٤٢ - وقد وصف هذا الوضع بأنه يمثل "فشلا في السياسات التجارية" ، يحمل في طياته عواقب وخيمة للانسانية جمعاء اذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الوضع بسرعة . وأصبحت الحاجة أشد من أي وقت مضى الى أن يضطلع زعماء العالم بمعالجة هذا الموقف العصيب . وقد أكد الوزراء أنه على الرغم من أن مجلس الاغذية العالمي ليس محفلا للسياسات التجارية أو التفاوض بشأنها فإنه يجب عليه أن يقوم بدور قيادي مؤثر وأن يجعل صوته مسموعا لكل من يشغل حل مشكلة الجوع والقضاء على الفقر مكانا عميقا في قلبه .

٤٣ - كان هناك اتفاق عام على أن طبيعة وأسباب أزمة التجارة الزراعية مفهومة تماما وأن حلها في متناول اليد . ولكن ذلك يقتضي القيام بعمل منسق ومتعدد الاطراف وفقا للخطوط التي طرحتها أمانة مجلس الاغذية العالمي للبحث . إن العمل الذي يؤديه بلد واحد أو مجموعة واحدة من البلدان ليس بالكافي . ذلك أنه من مصلحة جميع البلدان ، المتقدمة النمو والنامية ، أن تتخذ الخطوات الضرورية لإزالة العقبات المصطنعة بجميع أشكالها التي تعرقل التجارة في المنتجات الزراعية ، ولضمان ألا تتعارض أي تدابير شرعية تتخذ لتدعيم المزارعين في هذه البلدان مع الهدف الاكبر لتحرير التجارة .

Digitized by UNOG Library

٤٤ - وأقر الوزراء عموما بأن تخفيف حدة بعض التوترات في مجال الأغذية والزراعة وتحقيق درجة معقولة من الأمن الغذائي وتنشيط الزراعة ، يستوجب اتخاذ مجموعة من التدابير ، من بينها تطبيق سياسات التكيف المناسبة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء ، وخلق بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة ، وحسم مشكلة الديون ، والحد من الاجراءات الحمائية ، وتوصل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في جولة اوروغواي الى نتائج مثمرة . وينبغي زيادة فهم الصلة بين التجارة الزراعية والسياسات الزراعية والأمن الغذائي على الصعيد المحلي . ومن شأن تعديل السياسات الذي يسمح بزيادة الاستجابة لعوامل السوق وتشجيع المزارعين على الاستجابة لحوافز الانتاج أن يحد من عدم الاستقرار القائم في أسواق السلع الاساسية ، عامة ، والامدادات الغذائية ، خاصة . وبالاضافة الى ذلك ، يتعين تحقيق قدر أكبر من التناسق والمرونة في السياسات الزراعية في أكثر البلدان تصديرا واستيرادا للمنتجات الزراعية . ويمكن تحقيق مكاسب كبيرة من وراء تحرير التجارة بشرط أن تعمل جميع البلدان معا وأن تدخل التغييرات الضرورية على سياساتها . والواقع أن فائدة تحرير التجارة في ظل السياسات الزراعية والفوائض الغذائية الراهنة أمر مشكوك فيه .

٤٥ - راود الوزراء أمل كبير في نجاح الجولة الراهنة في مفاوضات الفات ، وأشاروا بصفة خاصة الى الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي عقد في أيار/مايو ١٩٨٧ والذي اعتمدت فيه مبادئ التجميد والعودة الى المستويات السابقة . وأهيب بالبلدان أن تمتنع عن اتخاذ أي اجراء دولي أو تتبع سياسات محلية يمكن أن تعرض للخطر نجاح المفاوضات التجارية متعددة الاطراف .

٤٦ - وافق الوزراء على أنه ينبغي لمجلس الأغذية العالمي أن يصدر اعلان بكين ويتضمن بيانا قويا ومسؤولا عن الضرورة الحتمية للتصدي لقضايا التجارة الزراعية باعتبار ذلك خطوة ضرورية صوب حل مشكلة الجوع والفقر في العالم اليوم . وكان من رأيهم أيضا أن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في جولة اوروغواي تتيح فرصة مهمة لوضع نظام أفضل للتجارة متعددة الأطراف يعيد التوازن بين الانتاج والطلب على الصعيد العالمي ويعزز الروابط التجارية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وفي ظل هذا النظام ينبغي العثور على الوسائل الكفيلة بالتخلص بشكل منتظم من المخزونات الراهنة بطرق تفضي الى بلوغ أهداف الأمن الغذائي للبلدان النامية والى اجراء الاصلاحات المنشودة في السياسات الزراعية بدون ارباك الأسواق الدولية .

Digitized by UNOG Library

٣ - التعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب في ميدان الاغذية والزراعة (WFC/1987/4 و Add.1)

٤٧ - استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩١/٤١ ، الذي دعا ، في جملة أمور ، مجلس الاغذية العالمي الى المساعدة في التعجيل بتعزيز الاستراتيجيات الغذائية الاقليمية ودون الاقليمية عن طريق حفز اجراءات المتابعة النشطة مع جميع الاطراف المعنية بغية تنفيذ النتائج والتوصيات التي اعتمدت في المشاورات الاقليمية والاقاليمية التي نظمها مجلس الاغذية العالمي في عام ١٩٨٦ ، أولى الوزراء اهتماما كبيرا لوسائل تدعيم التعاون بين بلدان الجنوب في قطاع الاغذية والزراعة . وكان من دواعي سعادتهم أن لاحظوا قيام المجلس ، بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة وبمساعدة من الوكالات الاخرى المعنية ، بتنظيم ثلاث مشاورات على المستوى دون الاقليمي مع بلدان افريقية في ثلاث عواصم مختلفة - لوساكا وياوندا وداكار - من ١٣ الى ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، ومشاورة أخرى على المستوى الاقاليمي مع عدد مختار من البلدان في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية في لومي ، من ١١ الى ١٤ أيار/مايو ١٩٨٧ ، لبحث سبل ووسائل دفع عجلة التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الاغذية والزراعي .

٤٨ - شدد الوزراء على أن التعاون بين بلدان الجنوب لم يعد شعارا خطابيا . وانما هو فكرة حان وقتها وتنطوي على امكانيات انمائية حقيقية . وبغض النظر عن أن التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية (التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية) قد أخذ يتحول تدريجيا الى حقائق ملموسة ، سرد المشتركون أمثلة كثيرة عن التعاون الناجح في قطاع الاغذية والزراعة . وهناك وعي متزايد لدى البلدان النامية بالحاجة الى تطوير وتدعيم التعاون فيما بينها اذا ما أريد الحد من اعتمادها على بلدان الشمال وتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات .

٤٩ - ومع ذلك أكد الوزراء على أن التعاون بين بلدان الجنوب لايزال أمامه طريق طويل قبل أن تتحقق امكاناته بصورة كاملة ، اذ أن هناك العديد من المشكلات التي ينبغي التغلب عليها . منها الاختلافات الجغرافية والتاريخية والثقافية بين بلدان العالم الثالث ، واستمرار اعتماد بلدان العالم الثالث على الشمال بالنسبة لمعظم ما تحتاجه من البضائع والتكنولوجيا والسلع من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ، واعتمادها على الشمال للحصول على التسهيلات المالية والاجتماعية اللازمة للتجارة والاستثمارات . وان عدم وجود وجهة اقتصادية لبلدان الجنوب أو اتحاد اقتصادي للجنوب يكون مصدر ضعف هام عند مفاوضاتها مع الشمال ، الذي ينطوي هو ذاته تحت لواء اتحاد اقتصادي جيد التنظيم .

Digitized by UNOG Library

٥٠ - أكد الوزراء اعتقادهم بأنه ينبغي للبلدان النامية أن تكون هي المحرك الاول للتعاون بين بلدان الجنوب ، حيث ينبغي أن يظل دور منظومة الامم المتحدة دورا حافزا ومدعما لمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب التي تقوم بها البلدان النامية ذاتها ، وليس بديلا عنه . وناشد الوزراء أيضا البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تقوم ، في مجال السعي لتنفيذ الاستراتيجات الانمائية الدولية ، بتدعيم التعاون بين بلدان الجنوب وأن تعتبر ذلك نشاطا تكميليا ملائما . ويعتبر التعاون بين بلدان الجنوب آلية تكميلية يمكن أن تؤدي الى تحقيق تعاون أفضل بين الشمال والجنوب وليس "ميدانا" للمواجهة مع البلدان المتقدمة النمو .

٥١ - أعرب الوزراء عن ارتياحهم لبرنامج مجلس الاغذية العالمي الذي يرمي الى النهوض بالتعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب في مجال الاغذية والزراعة . وكان من رأيهم انه يمثل جزءا من الجهود الرامية الى وضع نظام اقتصادي دولي جديد .

٥٢ - لاحظ الوزراء أن عددا متزايدا من المنظمات الدولية والبلدان النامية ، وبخاصة في افريقيا ، قد أسهمت في السنوات الاخيرة اسهاما كبيرا للنهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب كان له نتائجه الطيبة . ويعتبر برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة في عام ١٩٨٦ (قرار الجمعية العامة د إ - ٣/١٣) تعبيرا ممتازا عن هذه الجهود .

٥٣ - أقر الوزراء مقترحات وتوصيات الاجتماعات الافريقية دون الاقليمية التي عقدت في لوساكا ، ياوندي ، ودكار في نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، والمشاورة الاقاليمية التي عقدت بعد ذلك في لومي في أيار/مايو ١٩٨٧ . وأوضح الوزراء أن الإطار المؤسسي على المستويات الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية والدولية كما أوصى به في اجتماع لومي يشكل إطارا متكاملا ومتماسكا . فهو يوضح أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس أمرا يهم البلدان النامية وحدها بل انه يحتاج أيضا الى تدعيم من المجتمع الدولي .

٥٤ - أعرب الوزراء عن تأييدهم لمجالات الاولوية الاربعة للتعاون بين بلدان الجنوب والتي حددها التقرير المقدم عن اجتماع لومي . وأعربوا عن استعدادهم لمواصلة جهودهم من أجل النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمساهمة في دراسات جدوى المشروعات ، وتقديم الخدمات المتعلقة بالانتاج والادارة في مجال الغرس والزراعة ووقاية المحاصيل وصون الطاقة الريفية

Digitized by UNOG Library

وتشبيت الكثبان الرملية وتوفير الخدمات البيطرية . كما أعربوا عن تأييدهم لتدريب الموظفين في مجال إعداد وصياغة وتنفيذ السياسات والمشروعات المتعلقة بالاغذية والزراعة .

٥٥ - وكان من دواعي سعادة الوزراء ما لاحظوه من زيادة في استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، اذ يقوم عدد متزايد من البلدان النامية بتخصيص مبالغ اكبر في ميزانيتها من أجل النهوض بمشروعات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ويتضح من هذا أن الحكومات المعنية مستعدة لمباشرة المسؤولية الرئيسية عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واعطاء أولوية له في جهودها الانمائية .

٥٦ - تجلّى الدور المدعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الرغبة التي أبدتها بلدان عديدة لتخصيص نصيب أكبر من أرقام التخطيط الارشادية على المستوى القطري وفيما بين الاقطار في نطاق برنامج الامم المتحدة الانمائي للمشروعات التي تتضمن مجالات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وكانت هناك دلائل واضحة على أن عددا متزايدا من البلدان يولي أولوية عالية لمجالات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في نطاق المشروعات . وأعرب الوزراء عن ثقتهم في استمرار هذا الاتجاه بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٥٧ - أكد الوزراء على الحاجة الى زيادة تشجيع الدعم المتبادل والتنسيق في نطاق المجتمع الدولي . وأعربوا عن أملهم في أن تقوم البلدان المتقدمة النمو ، وهي تضع في اعتبارها الهدف المشترك وهو القضاء على الجوع وسوء التغذية ، ببذل المحاولات واتخاذ التدابير العملية من أجل خلق بيئة اقتصادية مواتية للتنمية في البلدان النامية . كما ينتظر أن تقوم هذه البلدان أيضا بزيادة مساعداتها المالية والتقنية للبلدان النامية لتحقيق التنمية الزراعية بها ، لذلك فإن المساعدات التي تقدمها بلدان الشمال ستكون من شأنها تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب .

٥٨ - أكد بعض وزراء البلدان المتقدمة على أن ثمة ما يدعو الى تخصيص اعتمادات خاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو وضع ترتيبات تنظيمية جديدة له . وبالنظر الى الاهمية الكبيرة للتعاون بين البلدان النامية ، فانه من الضروري ادماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التعاون الثقافي العادي الثنائي والتعاون التقني والمالي متعدد الاطراف . وينبغي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

Digitized by UNOG Library

والوكالات المتخصصة أن تقوم بفحص المشروعات الجاري العمل بها والمشروعات الاخرى التي تدخل في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستكمال هذه المشروعات وتغيير مجالاتها اذا لزم الأمر .

٥٩ - أثنى الوزراء على إنشاء الآليات المناسبة في المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية لتنسيق توزيع المعلومات وتحسينها . إذ أن تبادل المعلومات يمكن أن يكون حلقة انمائية حيوية تتجاوز المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية كما أنها ضرورية لوضع السياسات الانمائية وتحديد الأولويات في قطاع الزراعة على جميع المستويات . وشجع الوزراء أمانة مجلس الاغذية العالمي على أن تواصل جهود التنسيق التي تقوم بها مع وكالات الامم المتحدة الاخرى والمنظمات متعددة الاطراف كما أعربوا عن تأييدهم القوي لزيادة التجارة الاقاليمية والانشطة الاستثمارية بين بلدان الجنوب . واتفقوا أيضا على أن القطاع الخاص في البلدان النامية يمكنه أن يعمل الكثير لتعزيز عملية التنمية في مجال الاستثمار والتجارة على السواء .

٤ - أنشطة منتقاة لوكالات المساعدة متعددة الأطراف فيما يتصل بالحد من الجوع وسوء التغذية (WFC/1987/5)

٦٠ - دعا الرئيس ممثلي المنظمات الاربعة متعددة الأطراف ، وهي : الفاو ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الاغذية العالمي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي الى أن يحيطوا المجلس علما بما تقوم به هذه المنظمات في الوقت الحاضر من أنشطة تتعلق بالحد من الجوع وسوء التغذية . ولم تكن هذه فرصة لوزراء المجلس ليحصلوا على معلومات مباشرة من كبرى وكالات الاغذية والزراعة ، بما في ذلك الوكالة الرئيسية متعددة الاطراف ، فحسب ولكنها أيضا فرصة لتلك الوكالات لاعادة التأكيد على التكامل المتبادل بين أنشطتها وأنشطة المجلس ، بما يرضي جميع الحاضرين .

٦١ - وأشار الوزراء الى أن احدى مسؤوليات مجلس الاغذية العالمي هي وضع برامج للتنسيق بين أجهزة ووكالات الامم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق بما تقوم به من أنشطة في قطاع الاغذية . ولهذا الغرض يتعين على المجلس أن ينشئ آلية فعالة للتنسيق .

Digitized by UNOG Library

٦٢ - وكخطوة اولى للتنسيق فيما بين الوكالات يحتاج المجلس الى معلومات مباشرة عن أنشطة وكالات المساعدة متعددة الأطراف المعنية . وقد أعطى العرض الذي قدمه ممثلو الوكالات ووثيقة الامانة عن أنشطة منتقاة لوكالات المساعدة متعددة الأطراف في مجال الحد من الجوع وسوء التغذية (WFC/1987/5) فكرة مفيدة عن الانشطة الراهنة ذات الصلة كما أتاح فرصة لمناقشة اجراء التنسيق بينها .

٦٣ - من بين الوكالات والبرامج التي جرى استعراضها النظام العالمي للاعلام والانذار المبكر لمنظمة الاغذية والزراعة والبرنامج الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء والمتأثرة بالجفاف والتصحر ، وبرنامج المساعدة في حالات الطوارئ الكبرى لبرنامج الاغذية العالمي .

٦٤ - لاحظ الوزراء بارتياح المساهمة الايجابية للنظام العالمي للاعلام والانذار المبكر لمنظمة الاغذية والزراعة ، الذي يرصد وضع الانتاج والامدادات واحتمالات انتاج محاصيل الاغذية الاساسية ، وبخاصة الحبوب الغذائية في مختلف البلدان . ويشترك في هذا النظام حاليا نحو مائة من الحكومات والوكالات الدولية وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية . ويعتبر تجميع المعلومات والتقارير الذي تشترك فيه الحكومات والوكالات الميدانية والبعثات الخاصة مثالا طيبا للتعاون الذي ينبغي زيادة تعزيزه بين الوكالات .

٦٥ - أما فيما يتعلق بالبرنامج الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء والمتأثرة بالجفاف والتصحر فقد أعرب الوزراء عن اهتمامهم باستعادة وتحسين القدرة الانتاجية لصغار المزارعين وتوفير الدعم المؤسسي ذي الصلة مع توفير الحماية الخاصة لسكان الريف المعرضين للضرر . وفي نطاق برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أولى اهتمام خاص لامداد صغار المنتجين بالمدخلات الأولية واستخدامها بما في ذلك الأسمدة والمياه والبذور والأدوات ومرافق التخزين ، وتنمية المحاصيل الغذائية الريفية الاساسية ، والتنمية الزراعية القائمة على صون الموارد وإصلاح وتوسيع شبكات الري على النطاق الصغير ومخططات صون المياه ، وتدعيم الإطار المؤسسي والمتعلق بالسياسات بما يناسب صغار المزارعين . وقد روعيت أيضا المرونة عند وضع البرنامج وبحيث يمكن تعديل اسلوب التنفيذ على ضوء الخبرة المستفادة .

٦٦ - أما فيما يتعلق بتصدي برنامج الاغذية العالمي لحالات الطوارئ الكبرى في الاغذية ، لاحظ الوزراء أن الاستجابة الدولية الهائلة لأزمة الاغذية في افريقيا ، حيث

Digitized by UNOG Library

تم حشد نحو ٦ ملايين طن من الاغذية في عام ١٩٨٥ فقط ، انما تمثل نوعين فعالين من أنشطة برنامج الاغذية العالمي أولها قدرة هذا البرنامج على تقديم المساعدة السوقية . وثانيا قيام برنامج الاغذية العالمي بوضع نظام فعّال لجمع المعلومات عن الالتزامات بالمعونة الغذائية والتحركات في الموانئ ، مما أتاح فرصة للتنسيق الفعّال والمنظم للمعونة الغذائية ومواعيد شحنها .

٦٧ - ومن الامور التي لاقت اهتماما خاصا بعض الامثلة من النهج التعاونية بين الوكالات والتي تم استعراضها باختصار ، مثل المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الاغذية العالمي للتكيف الهيكلي والقطاعي والتي يجري العمل فيها بالتعاون مع البنك الدولي ، ونظم مراقبة الاغذية والتغذية ، التي تشترك في تطويرها الفاو ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ، والانشطة المشتركة لتحديد وإعداد مشروعات انتاج الاغذية في البلدان النامية ، التي تضطلع بها الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية طبقا لترتيبات تقاسم التكاليف .

٦٨ - أقر الوزراء بأن تلك البرامج التي تقوم بها الوكالات متعددة الاطراف - مع ملاحظة عدم اكتمال القائمة - لديها القدرة على المساهمة بطريقة ملموسة في الحد من الجوع وسوء التغذية ، وأكد الوزراء على ضرورة وجود التعاون الوثيق ، ورصد وتنسيق الجهود التي تقوم بها جميع وكالات منظومة الامم المتحدة ، كما أكدوا على أهمية الدور الذي ينتظر أن يقوم به مجلس الاغذية العالمي في هذا الصدد .

٦٩ - أبرزت المناقشات أيضا حقيقة أن الوكالات الدولية قد ساهمت مساهمة كبيرة في زيادة الوعي العام بمشاكل التنمية ، وحشد الموارد المالية والبشرية وتوفير الموظفين المؤهلين والمعدات اللازمة . وتطرقت المناقشة الى ما تقوم به المنظمات غير الحكومية من العمل كقنوات لنشر المعلومات عن تقنيات الزراعة المحسّنة وتحسين استخدام الموارد الغذائية والانتاجية المتاحة .

٧٠ - أشار بعض الوزراء الى أن الاجهزة الرئاسية في بعض وكالات الامم المتحدة ، مثل لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الاغذية العالمي ، ستواصل طلب التوجيه من مجلس الاغذية العالمي فيما يتعلق بالسياسات . وبالاضافة الى ذلك يجب على المجلس أن يواصل تلبية الاحتياجات المتعلقة بتنسيق وتعبئة الدعم السياسي من أجل تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة بالاغذية في إطار منظومة الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٥ - برنامج عمل المجلس في المستقبل وما يستجد من أعمال (WFC/1987/10)

٧١ - بغية مناقشة هذا البند عقد المجلس جلسة مغلقة . واسترعى المدير التنفيذي انتباه المجلس الى ثلاث قضايا تحتاج الى اتخاذ قرار وتقديم مشورة بشأنها . وأول هذه القضايا أن هناك طلب طرح على مجلس الأغذية العالمي بأن يعرض على اللجنة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في غضون ٣٠ يوما من انعقاد الدورة الحالية ، وجهات نظره ومقترحاته بشأن تحقيق أهداف الدراسة المتعمقة الجارية للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفهما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ثانيا ، طلب الى المجلس أن يعرض على الجمعية العامة ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع خطته المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ . ثالثا ، يعمل المدير التنفيذي على الحصول على مشورة المجلس بشأن الواجبات الأكثر الحاحا للمجلس وأمانته خلال السنتين القادمتين . ويتضمن الفصل الثالث القسمان جيم ودال من هذا التقرير ما أوصى به الوزراء بشأن هذه البنود .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

تقرير المجلس الى الجمعية العامة

ألف - تنظيم الأعمال

٧٣ - في ضوء تجربة عام ١٩٨٦ ، عاد المجلس الى تطبيق اجراءاته السابقة وعين ممثلين أثنين من كل مجموعة اقليمية لصياغة استنتاجاته وتوصياته . وتألفت مجموعة الصياغة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والأرجنتين واستراليا وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) وتايلند والجمهورية الديمقراطية الألمانية والصومال والصين وغينيا وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية .

٧٤ - اعتمدت الاستنتاجات والتوصيات المعروضة من مجموعة الصياغة بتوافق الآراء بعد ادخال تعديلات طفيفة عليها .

٧٤ - أصدر المجلس اعلان بكين وقرأه السيد هي كانغ وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك في جمهورية الصين الشعبية وقوبل الاعلان بالتصفيق الاجماعي (انظر الجزء الأول أعلاه) .

٧٥ - وفي ختام الدورة أثنى ممثلون من خمس مجموعات اقليمية ثناء حارا على حكومة وشعب الصين على ما أبدياه من كرم وسخاء في استضافة الدورة وعلى ما حققته الصين من نجاح في حل مشكلة توفير الغذاء للعدد الغفير من شعبها . وأعرب الوزراء أيضا عن تهنئتهم للسيد ادواردو بسكويرا أوليا ، الرئيس الجديد المنتخب للمجلس ، وهيئة مكتب المجلس وتمنوا لهم التوفيق في قيادة عمل المجلس في فترة شغلهم لمناصبهم خلال السنتين القادمتين .

٧٦ - وجه مندوب قبرص الدعوة للمجلس لعقد دورته الرابعة عشرة في بلده .

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٧٧ - بعد انقضاء مدة شغل أعضاء المكتب الحالي لمناصبهم ، انتخب المسؤولون التالية أسماؤهم للعمل بالمجلس في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٧ الى حزيران/يونيه

Digitized by UNOG Library

١٩٨٩ : الرئيس ، السيد ادواردو باسكويرا أوليا ، وزير الزراعة وموارد المياه في المكسيك ؛ نواب الرئيس : السيد عبد الرزاق محمود أبو بكر ، وزير الزراعة في الصومال ؛ والسيد ابراهيم بلوش ، الوزير الاتحادي للأغذية والزراعة في باكستان ؛ والسيد اوفتشو روسيف نائب الوزير ومدير عام شركة هرانكسبورت الحكومية في بلغاريا ، والسيد ماتس هلستروم ، وزير الزراعة في السويد

٧٨ - أشاد المجلس بهيئة المكتب السابقة على ما أدته من خدمات جليلة للمجلس في السنتين السابقتين . وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن شكرهم الحار للسيد هنري ناليه ، الرئيس المنتهية مدته ، على قيادته التي أسهمت اسهاما كبيرا في نجاح الدورة الثالثة عشرة للمجلس .

جيم - وجهات نظر ومقترحات لعرضها على اللجنة الخاصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعنية بالدراسة المتعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

٧٩ - أعاد المدير التنفيذي الى الأذهان أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنشأ في شباط/فبراير ١٩٨٧ ، لجنة خاصة معنية بالدراسة المتعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (مقرر المجلس ١١٢/١٩٨٧) . وتأتي هذه الدراسة متابعة للتوصية ٨ لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين رفيعي المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة والتي تهدف الى ما يلي :

"(أ) تحديد التدابير لترشيد وتبسيط الهيكل الحكومي الدولي وتجنب الازدواج والنظر في تعزيز وتنسيق الأنشطة المتداخلة وتوحيد الأجهزة القائمة بغية تحسين عملها وجعل الهيكل أكثر استجابة للاحتياجات الراهنة ؛

"(ب) وضع المعايير لانشاء أجهزة فرعية واستخدامها على الدوام ، بما في ذلك اجراء دراسات استعراضية دورية لعملها وآليات تنفيذ قراراتها ؛

"(ج) وضع تعريف دقيق لمسؤوليات الأجهزة المختلفة ، وينبغي ايلاء اهتمام خاص لتدعيم تماسك الهيكل وتكامله تسهيلا لصياغة نهج شامل للقضايا الانمائية وضرورة زيادة التركيز على التعاون الاقليمي ودون الاقليمي ؛

Digitized by UNOG Library

"(د) بحث انشاء هيئة رئاسية واحدة تكون مسؤولة عن الادارة والرقابة ، على المستوى الحكومي الدولي ، لانشطة الامم المتحدة التنفيذية في مجال التنمية ؛

(هـ) تحسين نظام الابلاغ من الاجهزة الفرعية الى الاجهزة الرئيسية ، مما يقلل عدد التقارير ويؤدي الى تلافي الازدواج في الوثائق ؛

"(و) التعزيز المستمر للتنسيق بين الانشطة الاقتصادية والاجتماعية تحت رئاسة الامين العام"(٣) .

٨٠ - استجابة لهذا البند ، أوصى الوزراء اللجنة الخاصة بأن تضع أثناء مداولاتها الحقائق التالية في الاعتبار :

(أ) ان مجلس الاغذية العالمي هو أعلى هيئة سياسية في منظومة الامم المتحدة تتناول قضايا الاغذية . ويجري المجلس دراسات استعراضية ويقدم توصيات لعلاج المشاكل الرئيسية أو قضايا السياسات التي تؤثر على جميع جوانب حالة الاغذية في العالم ؛

(ب) يجري المجلس اتصالات مع أجهزة الامم المتحدة ووكالاتها ويتلقى منها التقارير ويقدم اليها التوصيات بشأن صياغة السياسات الغذائية العالمية ومتابعتها . والمجلس ، باختصار ، هيئة معنية بالسياسات على المستوى الوزاري وليس هيئة تنفيذية . أما هيئات الامم المتحدة الاخرى المعنية بالاغذية ، مثل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، كلها ذات طبيعة تنفيذية ، وبالتالي لا يوجد ازدواج بين أنشطتها وعمل مجلس الاغذية العالمي ؛

(ج) لا توجد أجهزة تابعة لمجلس الاغذية العالمي ذاته ولكنه يشجع بالتأكيد على تحسين اعداد التقارير وتقليل الازدواج في الوثائق .

٨١ - نظر الوزراء أيضا بعين الموافقة في توصيات الفريق الاستشاري الذي عينه الامين العام والذي قدم تقريره الى المجلس في العام الماضي (WFC/1986/5) . وأيد الوزراء بالاجماع مسألة احتفاظ المجلس بشخصيته المستقلة كهيئة سياسية تتولى معالجة قضايا الاغذية والجوع ، وأكدوا على أنه لا يمكنه أن ينفذ ولايته اذا أدمج بهيئة أخرى للامم المتحدة ، أو اذا تولت هذه الهيئة الاضطلاع بأعماله .

Digitized by UNOG Library

دال - برنامج عمل المجلس في المستقبل

١ - فترة السنتين القادمتين : ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

٨٢ - وافق الوزراء على أنه في خلال فترة السنتين ١٩٨٨- ١٩٨٩ ينبغي للمجلس أن يدعم أنشطته السابقة وأن يعمل على وضع نهج أكثر فعالية لتحقيق أهدافه الاساسية في القضاء على الجوع وسوء التغذية . وتنطوي الانشطة المعنية تحت ثلاث فئات عريضة هي : (أ) متابعة مبادرات المجلس السابقة ، بما في ذلك تأثير سياسات التكيف الاقتصادي على التغذية ، والتجارة والزراعة والتعاون بين بلدان الجنوب ، وتعزيز الاستراتيجيات الغذائية الوطنية والاقليمية ، ومتابعة توصيات بكين (انظر الجزء الاول أعلاه) ؛ (ب) وضع بنود جديدة الى جدول أعمال المجلس ، بما في ذلك الشروع في برنامج متعدد السنوات لوضع تقييم منهجي للخبرة المكتسبة في مجال السياسات والبرامج المتعلقة بالحد من الجوع والفقر وبالقضايا الايكولوجية (ج) ومواصلة مجموعة من الانشطة التي أصبحت تعتبر ، عامة ، جزءا عاديا من عمل الامانة ، أي رصد برامج القضاء على الجوع وسوء التغذية ، والاستراتيجيات الغذائية والمعونة الغذائية الخارجية وأنشطة الشركات عبر الوطنية في ميدان الاغذية والزراعة .

٨٣ - أكد الوزراء على أن دور المجلس هو رصد واستعراض وتنسيق السياسات الغذائية والمتصلة بالاغذية التي تمارسها مختلف الوكالات ، وتقييم وتحليل تأثيرها على الجوع وسوء التغذية وتقديم المشورة المناسبة للوكالات والحكومات . وثمة حاجة الى توخي الحرص لضمان عدم ازدواج برنامج عمل المجلس مع الانشطة التنفيذية لهيئات الامم المتحدة المختصة .

٨٤ - أكد الوزراء على أنه ينبغي لامانة المجلس ألا تثقل نفسها ببرنامج عمل مبالغ في طموحه والا تطيل في جدول الاعمال الوزاري للمجلس . ومن الضروري اختيار بند أو بندين رئيسيين تركز عليهما المشاورات في كل دورة وزارية . وهذا الاسلوب من شأنه أن يسهل المناقشات الوزارية وأن ييسر أكثر مما هو حاليا ، الوصول الى اتفاق بشأن التوصيات والاستنتاجات .

٢ - الخطة المتوسطة الاجل المقترحة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥

٨٥ - وافق الوزراء على مشروع الخطوط العامة للخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، على النحو الذي عرضه به المدير التنفيذي (WFC/1987/10 ، المرفق الاول) .

Digitized by UNOG Library

٨٦ - وبالاشارة الى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، أكد الوزراء بصفة خاصة على الحاجة الى توخي المرونة نظرا لأن القضايا السياسية التي قد يطلب الى المجلس أن يبحثها تتسم بالتعقيد الى جانب عدم سهولة التنبؤ بها .

٨٧ - ولاحظ الوزراء أن الزيادة المستمرة في عدد من يعانون من الجوع وسوء التغذية في العالم هي شاهد على أن الجهود السابقة في مكافحة الجوع وسوء التغذية قد فشلت . وينبغي أن يكون من بين مسؤوليات المجلس تقصي أسباب هذا الفشل واقتراح العلاج اللازم له . ويجب على المجلس أن يستعرض الانشطة ذات الصلة بالجوع التي تمارسها وكالات الامم المتحدة وأن يقيّم تأثيرها . وينبغي لأمانة المجلس أن تعد الوثائق وفقا لهذه الخطوط وعرضها على الدورات الوزاردة لبحثها .

٨٨ - أعرب الوزراء ورؤساء الوفود طوال الدورة عن شكرهم للوزير هي كانغ وزملائه على ضيافتهم الكريمة لمجلس الاغذية العالمي . وقرب نهاية الاجتماع اعتمدوا قرار الاعراب عن الامتنان التالي :

الاعراب عن الامتنان لحكومة وشعب جمهورية الصين الشعبية

ان مجلس الاغذية العالمي

وقد عقد دورته الوزارية الثالثة عشرة في بكين في الفترة من ٨ الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ بناء على الدعوة الكريمة الموجهة اليه من حكومة جمهورية الصين الشعبية ،

١ - يعرب عن تقديره العميق لحكومة جمهورية الصين الشعبية على كرمها الفائق وترحيبها الحار بجميع الوزراء والمفوضين وغيرهم من الممثلين والمراقبين المشتركين في الدورة ؛

٢ - يثني على حكومة وشعب الصين على ما قدماه من تسهيلات ممتازة وما اتخذاه من ترتيبات أخرى لجميع المشتركين وعلى نجاح هذه الجهود ؛

Digitized by UNOG Library

٣ - يرجو من رئيس المجلس أن يعرب ، بالنيابة عن جميع الاعضاء والمراقبين المشتركين في الدورة ، عن امتنانهم العميق للسيد لي اكسيان نيان رئيس جمهورية الصين الشعبية والى حكومة وشعب الصين من خلاله .

الحواشي

(١) يستنسخ الاعلان الوزاري بشأن جولة أوروغواي ، في رسالة Focus التي يصدرها الغات ، العدد ٤١ ، تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٠ .

(٢) انظر "تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 75.II.A.3) ، الفصل الاول .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49) ، الفقرة ٢٤ .

Digitized by UNOG Library

مرفق

قائمة بالوثائق المعروضة على المجلس
في دورته الوزارية الثالثة عشرة

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
WFC/1987/1	١	جدول الأعمال المؤقت وشروحه
WFC/1987/2	٣	حالة الجوع وسوء التغذية على الصعيد العالمي وتأثير تدابير التكيف الاقتصادي على مشكلات الأغذية والجوع
WFC/1987/2/Add.1	٣	مشاورة بشأن تأثير التكيف الاقتصادي على الأمن الغذائي ومستويات التغذية لشعوب البلدان النامية
WFC/1987/3	٤	تأثير التجارة الزراعية الدولية والسياسات الوطنية المتصلة بها على الأغذية والتنمية
WFC/1987/4	٥	التعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب في ميدان الأغذية والزراعة
WFC/1987/4/Add.1	٥	التعاون الاقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب في ميدان الأغذية والزراعة (اضافة)
WFC/1987/5	٦	أنشطة منتقاة لوكالات المساعدة المتعددة الأطراف فيما يتصل بالحد من الجوع
WFC/1987/6		الوضع الغذائي العالمي الراهن
WFC/1987/7		التقرير المقدم الى الدورة الثانية عشرة للجنة الأمن الغذائي العالمي

Digitized by UNOG Library

المرفق (تابع)

رقم الوثيقة	بند جدول الاعمال	العنوان
WFC/1987/8		التقرير السنوي الثاني عشر للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها
WFC/1987/9	٣	ترشيح المكسيك لرئاسة مجلس الأغذية العالمي
WFC/1987/10	٧	برنامج عمل المجلس في المستقبل وما يستجد من أعمال
WFC/1987/NGO/1		بيان المجموعة المخصصة المؤلفة من ممثلين عن المنظمات الدولية غير الحكومية
WFC/1987/NGO/2		بيان الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين
WFC/1987/NGO/3		نحو بذل جهود فعّالة لمكافحة الجوع وسوء التغذية : منظور عام لمنظمة غير حكومية
WFC/1987/L.1		تنظيم الاعمال
WFC/1987/INF/1		عضوية مجلس الأغذية العالمي في عام ١٩٨٧
WFC/1987/INF/2		معلومات للسادة المشتركين
WFC/1987/INF/3		قائمة بالمشتركين في الدورة الوزارية الثالثة عشرة لمجلس الأغذية العالمي
WFC/1987/INF/4		قائمة الوثائق المعروضة على الزدرة الوزارية الثالثة عشرة لمجلس الأغذية العالمي

- - - - -

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00500 17004-August 1987—570

GA/OR/42, Suppl.19

Digitized by UNOG Library